العدالة الانتقالية وتعزيز رأس المال الاجتماعي في بيئات ما بعد النزاع

Transitional justice and the strengthening of social capital in post-conflict environments

صفية ايدري

جامعة أم البواقي، الجزائر، idrisafia@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2020/02/20 **تاريخ القبول:** 2020/03/25 **تاريخ النشر:** 2020/01/07

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى رصد العلاقة بين العدالة الانتقالية وإعادة الاندماج والتماسك الاجتماعي في بيئات ما بعد النزاع من خلال تسليط الضوء على إشكالية فعالية آلياتها في ترقية رأس المال الاجتماعي وتعميق الثقة والروابط الاجتماعية الشاملة. بافتراض التركيز على ضرورة التلبية الفورية لاحتياجات الضحايا وإعمال حقوقهم في انتظار اكتساب مؤسسات مجتمعات ما بعد النزاع القوة الكافية التي تجعلها قادرة على اعتماد أفضل الممارسات.وخلصت هذه الورقة إلى أهمية دور العدالة الانتقالية في هذه المجتمعات ومرافقة مراحل انتقالها عبر استدامة التماسك الاجتماعي وتوفير مقومات الجودة الاجتماعية وهدم البنى الثقافية والمؤسسية التي تكرس التمييز والتهميش.

الكلمات المفتاحية: *العدالة الانتقالية؛ رأس المال الاجتماعي؛ الاندماج الاجتماعي؛ الثقة؛ المصالحة.*

Abstract:

This study aims to monitor the relationship between transitional justice reintegration and social cohesion in post-conflict environments by highlighting the problematic of effectiveness of its mechanisms in promoting social capital and deepening trust and overall social ties. Assuming that the focus is on the necessity to immediately meet the needs of victims and realize their rights while awaiting the institutions of these societies gaining sufficient strength to make them able to adopt best practices. This paper concluded the importance of the role of transitional justice in post-conflict environments and accompanying its transition stages through sustaining social cohesion and Providing the elements of social quality and demolishing cultural and institutional structures that perpetuate discrimination and marginalization.

Keywords: *transitional justice; social capital; social cohesion; trust; reconciliation.*

* المؤلف المرسل: صفية ايدري، idrisafia@yahoo.fr

مقدمة:

عرفت العقود الأخيرة تطور الآليات والمعايير التي من خلالها يمكن معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتنوعها أثناء المراحل الانتقالية لدول عديدة حول العالم،كتلك التي عرفت الانتقال من أنظمة استبدادية و خرجت من نزاعات أو حروب أهلية وشرعت في إقامة أنظمة ديمقراطية وسلم مستدام.في هذا السياق تعلب العدالة الانتقالية دورا محوريا في بيئات ما بعد النزاع ومرافقة مراحل انتقالها،إذ تسعى هذه الأخيرة عبر اعتماد مجموعة من التدابير والآليات القانونية مثل الملاحقات القضائية،جهود الكشف عن الحقيقة،وتعويض الضحايا،والتدقيق أو غيره من أشكال الإصلاح المؤسسي إلى تحقيق شكل من أشكال العدالة بعد حدوث انتهاكات وهدم البنى الثقافية والمؤسسية التي تتيح للمجرمين الإفلات من العقوبة،وتعميق دورات العنف بكافة أبعادها.وبالنظر إلى أهمية التماسك والترابط بين أفراد المجتمع في تحديد مدى قوة الدولة وقدرتها على تجاوز المعضلات المجتمعية خاصة في بيئات ما بعد النزاع الضعيفة مؤسسيا تعمل تدابير العدالة الانتقالية على تنمية رأس المال الاجتماعي القائم على الشبكات الاجتماعية والمعايير والقيم الايجابية التي تدفع الأفراد والجماعات إلى العمل معا بفاعلية وكفاءة،والسعي إلى تحقيق الأهداف الجماعية التي تدعم الاندماج والمصالحة الاجتماعيين.

من هنا تأتي إشكالية هذه الورقة التي تحاول الإجابة عن سؤال: **كيف تساهم آليات العدالة الانتقالية في تنمية رأس المال الاجتماعي بشكل يعزز مقومات التماسك والاندماج الاجتماعي في مجتمعات ما بعد النزاع؟** وتفترض هذه الدراسة فعالية دور برامج وتدابير العدالة الانتقالية في ترقية رأس المال الاجتماعي في بيئات ما بعد النزاع الضعيفة مؤسسيا وذلك في ظل المجال الزمني الطويل الذي تستغرقه عمليات التحول المؤسسي أو بناء المؤسسات في هذه المجتمعات.

ولمعالجة هذا الموضوع ينبغي توظيف توليفة نظرية تشمل المنهج التاريخي لتقفي مسار تطور فكرة العدالة الانتقالية وصور تطبيقاتها في الفترة الانتقالية من الصراع العنيف أو القمع نحو السلام والحكم الديمقراطي. ومدخل التمكين وبناء القدرات لإبراز أهمية تنمية رأس المال الاجتماعي ومقومات الاندماج الاجتماعي بالنظر إلى العدالة الانتقالية كمقاربة شاملة على نحو يلاءم ظروف مجتمعات تشهد مرحلة انتقالية حاسمة في تاريخها. وعلى ضوء الإشكالية المطروحة سيرتكز المقال حول العناصر التالية:

1- العدالة الانتقالية:مقاربة معرفية
2- الأسانيد التصورية لرأس المال الاجتماعي:أساس الضبط والتماسك الاجتماعي
3- آليات العدالة الانتقالية:التأسيس لنمط تحولي جديد
4- **العدالة الانتقالية وتحفيز مقومات الجودة المجتمعية في بيئات ما بعد النزاع**

1.العدالة الانتقالية:مقاربة معرفية

لقد شكلت العدالة الانتقالية جدلا أكاديميا واسعا حول ماهيتها كمفهوم خاصة مع تحويل مضامينها في تسعينات القرن الماضي لتشمل دراسة شاملة لمجتمعات تمر بمرحلة انتقالية وإعادة إقامة القواعد التي تحكم العيش المشترك، ويكون على المؤسسات والمجتمع والأفراد احترامها.

بحسب تعريف الأمم المتحدة للعدالة الانتقالية فهي: "مجموعة كاملة من العمليات والآليات المرتبطة بمجتمع معين للتصالح مع إرث انتهاكات الماضي على نطاق واسع من أجل ضمان المساءلة وخدمة العدالة وتحقيق المصالحة".(تقرير الأمين العام للأمم المتحدة،2004،ص.3) فهي بذلك تعد تعبيرا عن مجموعة المقاربات والديناميات التي يستخدمها مجتمع ما لتحقيق العدالة في الفترة الانتقالية من الصراع العنيف أو القمع نحو السلام والحكم الديمقراطي، بما في ذلك الحقيقة والعدالة والتعويضات، وضمانات عدم التكرار بهدف التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة.(موقع المركز الدولي للعدالة الانتقالية،2011).

وترجع البدايات الأولى لمفهوم العدالة الانتقالية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية في محاكمات نورمبرج في ألمانيا والتي قامت بمحاكمة مجرمي الحرب من القيادة النازية،ثم محاكمات حقوق الإنسان في اليونان في أواسط السبعينات.كذلك مساهمات أوروبا الشرقية في التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان وعمليات التطهير العرقي التي حدثت في تشيكوسلوفاكيا عام 1989، وقد تطورت مضامين العدالة الانتقالية بشكل كبير في السنوات الأخيرة،فلم تعد مختزلة في مناقشة مسؤولية الدولة في اعتماد ونشر أدوات مختلفة تهدف إلى تعزيز المساءلة والحقيقة وجبر الضحايا وتعويضهم في سياق التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها نظام حكم مستبد سابق،كما لم تعد هذه الأخيرة الجهة الفاعلة الوحيدة ذات الصلة بتقرير وتنفيذ حلول العدالة الانتقالية. وهو ما دفع بعض الباحثين إلى الحديث عن توسيع نطاقات العدالة الانتقالية في الألفية الجديدة لتدخل حيز الإجراءات العادية(Elster,2004,p.30) الغير مرتبطة بظروف تحول الأنظمة في ظل زيادة انتشار المؤسسات والفواعل التي تسعى إلى المساءلة والحقيقة والجبر التعويضي (Teitel, 2002,p. 90).

أ-التطور العمودي للعدالة الانتقالية:

يشير إلى الأهمية المتزايدة والاهتمام الموجهين إلى مختلف الفواعل والمستويات التي يمكن أن تحدث فيها العدالة الانتقالية أو يتم الترويج لها.حيث أن تقفي مسار النقاشات الأولى حول بوادر نشأة مفهوم العدالة الانتقالية يشير إلى التصورات القائمة على مركزية الدولة(State-centric understanding)في تدابير المساءلة والبحث عن الحقيقة وغيرها من طرق معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في عهد الديكتاتوريات العسكرية.وبذلك كان مجال العدالة الانتقالية الأول يركز على الدولة،أو على وجه التحديد السلطة التنفيذية للحكومة،باعتبارها صانع القرار الرئيسي فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية. في حين كان ينظر إلى المجتمع المدني والفواعل الأخرى على أنها مجرد أطر مؤسسية لتقديم مدخلات نقدية. (Chinapen,2006,p.34) بالنظر إلى أن خطاب العدالة الانتقالية المعاصر يعتبر الدولة واحدة فقط من مجموع الفواعل التي لديها القدرة على تشكيل وتنفيذ أدوات العدالة الانتقالية على مختلف المستويات،بما في ذلك المحلية والوطنية والدولية مثل: وكالات الأمم المتحدة والشركاء في التنمية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية. من هذا المنطلق لم يعد ينظر إلى العدالة الانتقالية على أنها مهمة غريبة (exotic task) تعالجها الإدارات المتخصصة في ظروف سياسية "غير عادية" ولكنها تميل إلى أن تشكل جزءًا متكاملًا من برامج الحكم الرشيد وحقوق الإنسان وبناء السلام في البلدان النامية التي تنشط فيها هذه الوكالات(Elster,2004,p.33)

ب-التطور الأفقي للعدالة الانتقالية:

لم يعد مفهوم العدالة الانتقالية مخصصًا لتحليل أدوات العدالة في التحولات السياسية ذات الطابع الليبرالي. لتشمل بذلك سياقات متنوعة، بما في ذلك التحولات السياسية غير الديمقراطية والانتقال من

الصراع العنيف إلى نظام أكثر سلمية.فقد عكست المضامين الأولى لتدابير العدالة الانتقالية ارتباطا وثيقا بينها وبين الأطر المعيارية لحقوق الإنسان والانتقال إلى خطابات الديمقراطية وهو ما جعل مسألة التحول السياسي قضية محورية في جدول أعمال العدالة الانتقالية وهو ما أكده تيتيل (Teitel)، الذي عرف العدالة الانتقالية بأنها "مجموعة تدابير مرتبطة بفترات التغيير السياسي،أو التي تتميز باستجابات قانونية لمواجهة مخالفات الأنظمة القمعية السابقة".(Teitel, 2002,p.69) ورغم استمرار الأبعاد المعيارية المتعلقة بتعزيز الليبرالية والقيم الديمقراطية في التأثير على خطاب العدالة الانتقالية إلا أنه لا يمكن تجاهل المناقشات الأكثر شمولية حول العدالة الانتقالية في الحالات والسياقات الأخرى التي لم تمر بتغيير سياسي أساسي،أو تحول سياسي تحرري مثل:مرحلة الانتقال من الصراع المسلح أو الحرب الأهلية،وتدعيم مقومات إرساء السلام النسبي.

والشكل التالي يوضح تطور مضامين العدالة الانتقالية على ضوء المقاربة الضيقة والمقاربة الموسعة.

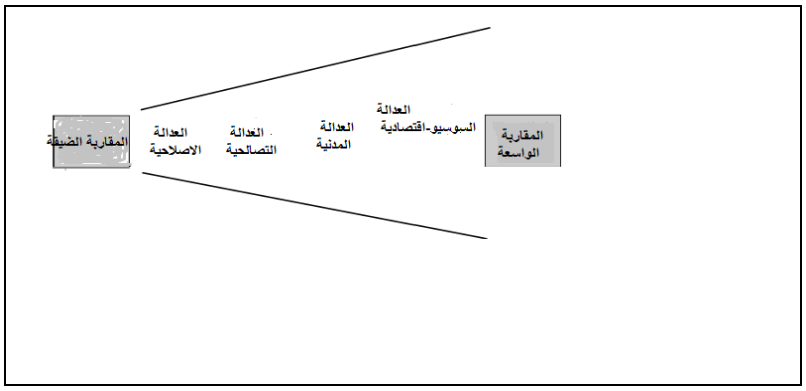

المرجع:.(Teitel, 2002,p.71)

2. الأسانيد التصورية لرأس المال الاجتماعي:أساس الضبط والتماسك الاجتماعي

إن إحدى الإشكاليات الأساسية التي تواجه مفهوم رأس المال الاجتماعي هي استخدام مصطلح رأس المال في مجال توصيف علاقات مؤسسية واجتماعية،وهو ما يرفضه بعض الباحثين،نظراً لارتباط المصطلح بالموارد المادية المباشرة والموارد البشرية،وهي في نهاية الأمر تعبر عن ظواهر يمكن قياسها أياً كانت مادية أو بشرية،أما العلاقات الاجتماعية وما تشمله من أبنية وقيم فهي في رأي الكثيرين غير قابلة للقياس.(إنجي محمد عبد الحميد،ص.18)رغم ذلك يتفق معظم الباحثين تقريبا على أن تطور مفهوم رأس المال الاجتماعي جاء من خلال جهود كل من بيار بورديو(**Pierre Bourdieu**)،جيمس كوليمان(**James Coleman**)،وروبرت بوتنام (**Robert Putnam**)حيث يعرفه هذا الأخير بأنه:"اكتساب الأفراد والجماعات للموارد نتيجة اتصال بعضهم بالآخر مع إمكانية استخدام تلك الموارد لإنتاج سلع معينة،وهو يدوم على المدى الطويل ويعيد تأكيد نفسه تحت ظروف مناسبة ويمكن أن يزداد مع الاستخدام ويتناقص مع قلة الاستخدام." وهنا يشير بونتام إلى أن رأس المال الاجتماعي يجسد مقومات التنظيم الاجتماعي التي تتمثل في الثقة والتعاون والتشبيك،والتي يمكن من خلالها أن يساهم في تحقيق التطور داخل المجتمع،سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى الجماعات أو المؤسسات.(أبو دوح،2004،ص.8).

أما بالنسبة لجيمس كولمان فقد عرف رأس المال الاجتماعي من خلال قياس أهميته ووظائفه على ثلاثة مستويات:الفرد والجماعة والمجتمع.على مستوى الفرد تنطلق وظائف رأس المال الاجتماعي من فكرة أن الإنسان الذي يسعى إلى توسيع دائرة علاقاته الاجتماعية بالآخرين إنما يخلق رأس مال اجتماعيا يمكنه أن يعول عليه في المستقبل،في ضوء الالتزامات والتوقعات المتبادلة بين الأفراد،وتوافر مناخ الثقة والرغبة في مساعدة كل منهما للآخر،كما يساهم في انسياب المعلومات التي يحتاج إليها وتوافرها. أما بالنسبة إلى مستوى الجماعة فإن رأس المال الاجتماعي يساعد في تحقيق تماسك الجماعة وتكاملها، وتمكينها في تعاملها مع غيرها من الجماعات على نحو متناغم ومنسجم،خاصة بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني مثل:الأحزاب والنقابات إضافة إلى وظائف مجتمعية نوعية في المجالات السياسية والاقتصادية مثل:تعزيز توعية الحياة القائمة على الترابط المدني الذي يعد ضروريا لنجاح الأنظمة السياسية .(الخواجة،2018،ص.18).

وهذا ما أكده بيار بورديو من خلال تركيزه على أهمية دور رأس المال الاجتماعي في الحفاظ على التفاعل الاجتماعي بين القوى الفردية والجماعية داخل المجتمع الطبقي الذي تسود فيه التباينات الاقتصادية والاجتماعية.(أبو دوح،2004،ص.12).

وهذا يعني أن رأس المال الاجتماعي يشير إلى الروابط والعلاقات الاجتماعية التي تتضمن مجموعة من القيم والمعايير الأخلاقية،يتم تكوينها في إطار بناء اجتماعي معين يمكن الأفراد من العمل معاً داخل شبكة من العلاقات المشتركة بما يؤدي إلى تعظيم قيمة العمل الجماعي وتحقيق الترابط الاجتماعي والقدرة على التواصل والاندماج والثقة في الآخرين.

أ. رأس المال الاجتماعي كاستثمار في العلاقات الاجتماعية:

من خلال تأكيد أغلب التصورات النظرية والمفاهيمية على أن رأس المال الاجتماعي يعني في مجمله الشبكات الاجتماعية والمعايير والقيم الايجابية التي تدفع المشاركين في العملية السياسية إلى العمل معا بفاعلية وكفاءة والسعي إلى تحقيق الأهداف الجماعية وانجازها بنجاح.أصبح هذا الأخير مفهوما متداولا ينظر إليه على أنه استثمار في علاقات اجتماعية مقابل عوائد متوقعة تتمثل في تعميق المزايا النسبية التالية:

- تدفق المعلومات من ثنايا التشبيكات والروابط الاجتماعية، حيث يمكن من خلال انسياب المعلومات بين الأفراد والمؤسسات التعرف على احتياجات المجتمع، والتقليل من مستويات الغموض والشك.
- تأثير الروابط الاجتماعية على صانع القرار، حيث تسمح الروابط في المجتمعات الحديثة بتجميع والتعبير عن مصالح أعضائها،كما تلعب أدوار متباينة في المساءلة ورفع المستويات الثقافية.
- منظومة قيمية تساندية على رأسها قيم الثقة،الشفافية العقلانية وغيرها من قيم الحداثة.
- الدعم النفسي للأفراد الأعضاء في الروابط والمؤسسات المدنية وهو ما يتمثل في الشعور بالانتماء إلى شبكة أمان اجتماعي لمجموعة أشخاص يتشاركون نفس الاهتمامات والمصالح. (الخواجة 2018،ص.27).

هذه المزايا المختلفة تفسر جميعا قوة رأس المال الاجتماعي لاسيما إذا ما قورن بأنواع أخرى من رأس المال المادي الذي لا يمكنه ضمان التماسك الاجتماعي، نشر ثقافة التطوع،وترسيخ روح التكاثف المجتمعي أفقيا وعموديا.

ب.مكونات رأس المال الاجتماعي:

يجسد رأس المال الاجتماعي توليفة من المفاهيم والقضايا السوسيولوجية سواء تلك التي تعتبره صفة للأفراد والجماعات،أو تربطه بالقيمة التي يضيفها على العلاقات بين الفاعلين الاجتماعيين مثل التساند الاجتماعي المعايير والقيم.وعلى هذا يمكن تحديد المكونات الأساسية لرأس المال الاجتماعي في العناصر التالية:

- **الشبكات الاجتماعية(social networks)**:التي تنطوي على عوامل الربط والتشبيك بين الأفراد الجماعات والمؤسسات والعلاقات المختلفة التي تحكمهم.
- **القيم والمعايير الاجتماعية(rules)**:وتشمل القواعد والتوقعات التي يتسم بها الأعضاء في كيان مؤسسي معين أو جماعة ما مثل:التعاون والاحترام المتبادل.
- **الجزاءات(sanctions)**:وتشمل عوائد السلوكيات مثل:العقوبات أو المكفآت .
- **الثقة الاجتماعية(social trust)**:ترتبط بالأفعال المنسقة للمجتمع وتجعل المجموعات قادرة على متابعة الاهتمامات الجماعية بفاعلية، وكلما توافرت المعايير والقيم والأخلاقيات والشفافية، كلما توافرت الثقة الاجتماعية.
- **الاندماج الاجتماعي**:يتمثل في تطوير منظمات مدنية وتكوين علاقات بين الأفراد من أجل تحقيق أهداف مشتركة.(حران، 2018، ص.171)

3. آليات العدالة الانتقالية:التأسيس لنمط تحولي جديد

تُشير العدالة الانتقالية إلى مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي تطبقها الدول من أجل معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وتتضمّن هذه التدابير الملاحقات القضائية، ولجان الحقيقة وبرامج جبر الضرر وأشكال متنوّعة من إصلاح المؤسسات.فبعد الإطاحة بالنظام السياسي المسؤول عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان أو انتهاء النزاع المسلح بين أطرافه الدوليين أو غير الدوليين يجب اتخاذ عدد من الإجراءات القانونية ذات الطبيعة القضائية وغير القضائية على التوازي والتي تتعدد ما بين إصلاح القوانين ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات وإنشاء لجان تقصي الحقائق. (موقع المركز الدولي للعدالة الانتقالية،2011).

ويفرض كل من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التزامات على الدول الخارجة من حالات النزاع تدخل في صميم مشروع العدالة الانتقالية والتي تشمل العناصر التالية:

- إقامة الدعاوى القضائية على الجناة وإجراء تحقيقات في الانتهاكات الخطيرة للحقوق ومقاضاة المهتمين بارتكابها.
- الكشف عن جميع الوقائع والظروف المعروفة عن التجاوزات الماضية للضحايا والمجتمع ككل مع العمل على توثيق الانتهاكات من خلال لجان الحقيقة، وذلك بهدف معالجة انتهاكات الماضي.
- إصلاح المؤسسات التي انتهكت أمن و حقوق الإنسان، والتي تتزايد فيها مؤشرات انعدام الأمن.
- تقديم التعويضات للضحايا.
- تعزيز المصالحة وضمان منع تكرار هذه الانتهاكات.

وهي مستويات بالغة الأهمية لتعلم دروس مستفادة من الماضي، وإحداث التغيير اللازم لمنع وقوع الانتهاكات في المستقبل. (زيادة،2004/2003).

أ. آلية تقصي الحقائق و تسليط الضوء على طبيعة الانتهاكات وهوية الضحايا:

تهدف العدالة الانتقالية من خلالها إلى مراقبة الانتهاكات الواقعة،من خلال جمع المعلومات وتوثيقها توثيقا دقيقا وإرسال بعثات ميدانية للتأكد من الحماية الواجب تقديمها للأفراد وفقا للاتفاقيات الدولية التي التزمت بها الدول إلى جانب تشكيل "**لجان تقصي الحقائق**"، وهي لجان تقوم بتحقيقات رسمية في أنماط الانتهاك التي وقعت في الماضي لوضع سجل تاريخي دقيق لما وقع من الأحداث،والمساعدة في تقييم التكلفة الإنسانية (Human Coste) الناتجة عن التهديد، بحيث يعود إنشاء مثل هذه اللجان إلى الأسباب التالية:

- إثبات الحقيقة بشأن الماضي .
- محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان.
- توفر منبرًا عامًا للضحايا.
- تحفز على النقاش العام وتثريه .
- توصي بتعويضات للضحايا .
- توصي بالإصلاحات القانونية والمؤسسية اللازمة .
- تعزز المصالحة الاجتماعية.(David,2006,p.89)

ب. آليات التقاضي ورفع الدعاوى القضائية:

تعتبر إقامة العدالة الجنائية عنصرًا أساسيًا من عناصر التصدي المتكامل للانتهاكات والتهديدات الواسعة النطاق لحقوق وأمن الأفراد،واستعادة كرامة الضحايا .وبعد إرساء دعائم المحكمة الجنائية الدولية،أصبح بالإمكان إدراج قضايا انتهاكات حقوق الإنسان التي تهدد أمن الأفراد لدى المدعي العام،وكذا جمع المعلومات،تقديم الأدلة الموثوق بها والتحدث نيابة عن الضحايا .وتشمل الجرائم المنسوبة إلى المتهمين والمعاقب عليها واحدة أو أكثر من الجرائم التالية :

1- **جرائم ضد السلم** : (crimes against peace)

هي تلك الجرائم التي يهدد ارتكابها السلم العالمي،وتتمثل في التخطيط والتحضير والقيام بالحرب العدوانية المخالفة لنصوص الأمم المتحدة والمواثيق الدولية الأخرى الموجهة ضد سلامة واستقلال دولة أو مجموعة من الدول.

2- **الجرائم ضد الإنسانية** : (crimes against humanity)

هي جرائم تنطوي على عدوان صارخ على الإنسان،وتتمثل في القتل والإبادة والاسترقاق،و كل فعل غير إنساني يرتكب ضد المدنيين قبل وأثناء الحرب .

3- **الجرائم المرتبطة بالحرب** : (war crimes)

تشمل الجرائم التي ترتكب مخالفة لقوانين وعادات الحرب.(عامر،2007،ص.129).

وقد تدعمت هذه الآليات على المستوى الدولي ضمن نظام الأمم المتحدة،بحيث يستطيع الأفراد الإبلاغ عن انتهاكات ومخالفات حقوق الإنسان عبر:

- **مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان:**

تتكون هذه المفوضية من53 دولة،يتم اختيارها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة،وتقوم المفوضية بإعداد الدراسات المتعلقة بتقصي الحقائق والمناقشات حول قضايا حقوق الإنسان التي تلفت الانتباه،دون الحاجة إلى موافقة الحكومات ذات الصلة.إذ تستطيع المفوضية بناءا على إجراءات محددة جرى وضعها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التابع للأمم المتحدة النظر في حالات الانتهاك الشاملة لحقوق الإنسان،التي يتم لفت الانتباه إليها من قبل المنظمات الدولية غير الحكومية والأفراد،وإذا قررت المفوضية النظر في القضية،فإنه يتم توجيه الدعوة إلى الدولة التي صدرت ضدها التهمة من أجل المشاركة في المداولات والمناقشات .(مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان،2006).

- **لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان :**

تأسست هذه اللجنة من أجل مراقبة تطبيق وتنفيذ الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية،تقوم بفحص ودراسة تقارير سير العمل من الدول،وتتعامل مع الشكاوى المقدمة من قبل الدول والمنظمات الدولية غير الحكومية .

- **لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :**

تتلقى هذه اللجنة التقارير الرسمية والإفادات الشفوية،وتقوم بتنظيم المناقشات مع الخبرات فيما يتعلق بحقوق الإنسان المجسدة والمعبر عنها في الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

- **لجنة الأمم المتحدة للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة:**

تقوم لجنة الأمم المتحدة بتقديم التقارير والمراقبة حول تطبيق اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة حيث يتوجب على الدول الموقعة التي صادقت على هذه الاتفاقية تقديم تقارير حول تقدمهم وسيرهم في هذا المجال.(Colletta,Cullen,2000,p.188)

ج.آلية الإصلاح المؤسسي والتدقيق:

تشمل مجموعة التدابير التي تهدف إلى تعزيز المساءلة والديمقراطية،والمصداقية عن طريق تطهير الخدمة العامة لاسيما الخدمات الأمنية من المسؤولين الفاسدين،حل الجماعات المسلحة شبه العسكريةوإلغاء القوانين الاستثنائية مثل:حظر التجول والرقابة.

د-التعويضات وجبر الضرر:

يكون التعويض على المستوى الفردي،أو بشكل جماعي.حيث ينعكس في بعض التدابير الموجهة إلى الضحايا،وأحيائهم وعائلاتهم سواء كانت تعويضات ضرر جسدي أو عقلي بما في ذلك التشهير ،تكاليف المساعدات القانونية،الرعاية الطبية،العلاج النفسي إلى جانب بعض الأفعال الرمزية مثل التكريم السنوي المدفوع للضحايا،الوفاء بواجب الذاكرة . (شعبان،2013،ص95).

4. العدالة الانتقالية وتحفيز مقومات الجودة المجتمعية في بيئات ما بعد النزاع

تنطلق سياسات تقوية رأس المال الاجتماعي من أن استدامة التماسك الاجتماعي تتطلب تهيئة مناخ اجتماعي وسياسي ملائم يحول دون التمييز والاستبعاد والتهميش ويوفر مقومات الجودة الاجتماعية. كما تتضح أهمية العدالة الانتقالية في تنمية وتعزيز رأس المال الاجتماعي من خلال زيادة مستوى الثقة بين

الأفراد،وجود القيم والأهداف المشتركة،وتكوين علاقات إيجابية وكفاءة إدارة العمل الاجتماعي،وبالتالي القدرة على حل المشكلات،وتحقيق الصالح العام.(Borer,2006,p.122).

وإذا كانت عمليات العدالة الانتقالية لما بعد النزاع تجري في سياق يتسم بندرة الأمن والتنمية على نحو أكبر حيث تؤثر دورات العنف التي يتعرض لها العديد من هذه البلدان على الحياة بكافة أبعادها،فالنزاع يدمر الهياكل الأساسية،ويشوه النفقات الحكومية،إلى جانب تعميق مظاهر التفكك البنيوي وتصدع رأس المال الاجتماعي وذلك عبر الآثار السلبية التالية: (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان،2006)

- الخسائر الكبيرة في الموارد البشرية (وفيات، إصابات، اضطرابات ما بعد الأزمة، وغيرها).
- تدمير البنية التحتية المادية، سواء في القطاع العام أو الخاص.
- تدني واسع في قطاع الخدمات (التعليم، والصحة، وغيرها).
- استهداف منظم لمنظومات القيم والمعايير وتعاظم خطر مغذيات الكراهية.
- زيادة العداء بين أطراف الصراع السياسي والتباس العلاقة بين المواطن والدولة وعدم الثقة بها.
- التهجير القسري والتغيير الديموغرافي للسكان.
- سياسات الإقصاء والتهميش لشرائح فاعلة في المجتمع.
- تدهور واضح في المؤسسات الاجتماعية مثل الأسرة والضبط الاجتماعي.
- ضعف الأمن وانهيار سلطة القانون والنظام.
- ممارسات الاعتقال والحجز وما تركته من آثار نفسية واجتماعية على أوضاع الفرد والأسرة والمجتمع.

عادة ما ترافق فترة ما بعد الصراع لحظة تحولية transformative momentفريدة من نوعها للمصالحة في المجتمعات المنقسمة،حيث أن نهاية الصراع الواسع النطاق يمكن أن توفر فرصة أولية،مهما كانت صعبة للمنتهكين/الأعداء السابقين للبدء في إعادة تعريف علاقاتهم وهوياتهم المعادية لتفتح بذلك تدابير العدالة الانتقالية مواقع للتعلم الاجتماعي(sites of social learning) تجمع فيه الخصوم السابقون في بيئة ما بعد الصراع لمواجهة إرث العنف الماضي وإعادة النظر في طبيعة علاقاتهم مع الآخر .(Aiken,2008,p.35)

وتشير مجموعة حديثة من الأعمال حول الشروط اللازمة للمصالحة (reconciliation)والسلام المستدام في مجتمعات ما بعد النزاع إلى أن المصالحة في هذه المجتمعات المنقسمة قد تتطلب تدخلات في مجال العدالة الانتقالية قادرة على تعزيز مزيج من ثلاثة أشكال متميزة للتعلم الاجتماعي ،تندرج أولى هذه العمليات في :

أ-التعلم الفعال(instrumental learning) :من خلال استخدام التدخلات المصممة في تدابير العدالة الانتقالية في إشراك الخصوم السابقين في تفاعل تعاوني مستمر في فترة ما بعد الصراع ،والتي يمكنهم من خلالها البدء في تحويل علاقاتهم مع بعضهم البعض. وتعلم تدريجيا استبدال العداوة بالثقة والتصورات السلبية بالتصورات الإيجابية .

ب-**التعلم الاجتماعي-العاطفي(Socioemotional learning)**، والذي يتضمن تدخلات تهدف إلى مواجهة مباشرة للموروثات العاطفية والحسية للعنف الماضي كوسيلة لكسر العقبات التي تعترض المصالحة الناجمة عن المشاعر القائمة نتيجة الإيذاء ،والشعور بالذنب،وعدم الثقة والخوف بين الجماعات المقسمة .

ج-التعلم التوزيعي(distributive learning) :باعتباره مجموعة التدخلات المصممة لتخفيف التفاوتات الهيكلية والمادية القائمة بين المجموعات المنقسمة في بيئات ما بعد النزاع التي قد تستمر في الحفاظ على التناقضات حتى في غياب العنف الجسدي العلني في الأساس،فإلى جانب التعلم الاجتماعي الفعال و العاطفي فإن الانتقال إلى علاقات سلمية بين المجموعات يتوقف في نهاية المطاف على ضمان المساواة في فرص الحصول على الموارد المادية والاجتماعية.(Susanne,Koloma,2014,p.155).

وبهذه الطريقة يتم خلق الروابط السببية المركزية التي تتوسط في العلاقة بين العدالة الانتقالية ومحاولة تعزيز الثقة وإعادة بناء رأس المال الاجتماعي واستعادة التماسك الاجتماعي في المجتمعات المنقسمة.حيث يمكن أن تساعد الملاحقات القضائية في توليد الثقة بين المواطنين والمؤسسات العامة من خلال تعزيز أو إعادة تأسيس فعالية سيادة القانون. كما قد تُظهر جهود تقصي الحقائق عن الماضي لضحايا العنف السابقين استعدادًا للاعتراف بالمظالم السابقة ، وبذل جهد لفهم العمليات الطويلة الأجل التي أدت إلى الظلم والشروع في مشروع سياسي جديد. أما مبادرات الجبر وتعويض الضحايا،و الإصلاح المؤسسي فهي تجسيدً لمسؤولية الدولة تجاه مواطنيها في سياق إعادة التأسيس لعلاقات قائمة على المساواة والاحترام. والجدول التالي يلخص تأثير تدابير العدالة الانتقالية في تعزيز رأس المال الاجتماعي.(Arthur,2010,p.115).

معايير العدالة الانتقالية	الأثر الإيجابي المحتمل على رأس المال الاجتماعي/إعادة الاندماج	الأثر السلبي المحتمل على رأس المال الاجتماعي/إعادة الاندماج
المحاكمات/المتابعة القضائية	مكافحة ثقافة الإفلات من العقاب • إعادة سيادة القانون • تعميق التصورات الأمنية للمواطنين • تقليل الصور النمطية،والمفاهيم الخاطئة،والوصم • الحد من حوادث الانتقام ضد المقاتلين السابقين • تقليل الاستياء / زيادة الثقة ورأس المال الاجتماعي والتماسك الاجتماعي	•تشجيع الاستياء والتوتر وعدم الاستقرار • الانتقائية أو الافتقار إلى الإجراءات القانونية الواجبة أو غير عادلة /"عدالة المنتصر" • يمكن أن يؤدي الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان / تبادل المعلومات / إحالة المشاركين السابقين في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى تعميق حالة الخوف من العقاب.
تقصي/نشر الحقيقة	• تقديم وصف عادل للنزاع وهياكل العنف • الحد من الصور النمطية والمفاهيم الخاطئة والوصم • إتاحة الفرصة للاعتراف بالذنب والاعتذار • تقليل الاستياء / زيادة الثقة ورأس المال الاجتماعي	• تعميق الوصم الفعلي أو المتصور للمقاتلين /المنتهكين السابقين • خلق مشاعر الخوف والاستبعاد بين المقاتلين/المنتهكين السابقين
التعويضات/جبر الضرر	• الحد من استياء الضحايا وغيرهم من الجماعات المتضررة من الحرب تجاه المعاملة الخاصة للمقاتلين/المنتهكين السابقين • زيادة الثقة ورأس المال الاجتماعي والتماسك الاجتماعي	• قد تؤدي ذلك إلى زيادة الاستياء بين الضحايا •الطعن في تعويضات الضحايا
	• الحد من الاستياء من مؤسسات أمن	• قد تؤدي حالة عدم فعالية/ تأخير أو عدم

الإصلاح المؤسسي	الدولة وتعزيز الثقة بها، والتي قد تكون وسيلة لإعادة دمج المقاتلين /المنتهكين السابقين • زيادة رأس المال الاجتماعي والتماسك الاجتماعي	التنسيق في مسارات الإصلاح إلى تقويض إعادة بناء التماسك الاجتماعي ورأس المال

جدول رقم-1-:معايير العدالة الانتقالية وتعزيز رأس المال الاجتماعي

المرجع:(Roger,2005,p.14)

خاتمة:

في الأخير يمكن القول أن تطبيق العدالة الانتقالية في سياق متجمعات ما بعد النزاع ومرافقة مسارها الانتقالي يجسد اهتماما بتنمية مجموعة واسعة من الاستراتيجيات المتنوعة لمواجهة إرث انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي،وتحليلها بهدف خلق مستقبل أكثر عدالة وديمقراطية.بحيث يمكن النظر إليها كآلية جديدة لبناء الدولة وبنية المجتمعات والهويات السياسية في إقليم معين .بصورة تتجاوز الحيز القانوني كجبر الضرر أو التعويض المادي للضحايا إلى كونها شرطا لإنجاح ودعم مقومات التأسيس لمرحلة أو نمط انتقالي جديد،وترسيخ الاستقرار السياسي والاجتماعي على نحو يلاءم الخصوصيات التي تمر بها المجتمعات في مرحلة ما بعد النزاع.

قائمة المراجع:

1.باللغة العربية:

أ.الكتب:

1.الخواجة،ياسر.(2018).المجتمع المدني وتنمية رأس المال الاجتماعي.القاهرة:نيوبوك للنشر والتوزيع.

2. عامر،صلاح الدين.(2007).مقدمة لدراسة القانون الدولي العام.القاهرة : دار النهضة العربية للنشر.

ب.المجلات:

1.إنجي ،عبد الحميد.(2004).رأس المال الاجتماعي نحو نظرية في البناء والفعل الاجتماعي.المجلة الاجتماعية القومية.مصر.العدد 2.

2.حران،العربي.(2018).رأس المال الاجتماعي ودوره في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.مجلة العلوم الاجتماعية-المركز الديمقراطي العربي ألمانيا-برلين.العدد 07.

3.شعبان،عبد الحسين.(2013). العدالة الانتقالية:مقاربات عربية للتجربة الدولية.المستقبل العربي.العدد 413.

ج.التقارير:

1.رضوان،زيادة.(2004/2003).التقرير السنوي للعدالة الانتقالية، المركز الدولي للعدالة الانتقالية،تم تصفح الموقع يوم 2011/11/26:

https://bit.ly/2AkSOuE

2.تقرير الأمين العام كوفي عنان إلى مجلس الأمن الدولي.(جوان 2004). سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع. تم تصفح الموقع يوم:2020/01/02

https://bit.ly/31spQnL

3.ماهية العدالة الانتقالية.(2011).موقع المركز الدولي للعدالة الانتقالية،تم تصفح الموقع يوم: 2020/01/02

https:// bit.ly/3gccWyd

4.مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.(2006).أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع:رسم خريطة قطاع العدالة.نيويورك وجنيف. تم تصفح الموقع يوم:2020/01/02

https://bit.ly/3dOe9Ks

2.باللغة الانجليزية:

A. Books :

1. Arthur, P. (ed.). (2010) .Identities in Transition: Challenges for Transitional Justice in Divided Societies. Cambridge: Cambridge University Press.

2. Borer, T.A. (2006).Truth Telling as a Peace-Building Activity: A Theoretical Overview. South Bend: University of Notre Dame Press.

3. Colletta, N.J. and Cullen, M.L. (2000) .Violent Conflict and The Transformation of Social Capital, Washington, DC: World Bank.

4. David .P,Forsythe.(2006).Human Rights in International Relations. New York: Cambridge University Press.

5 .Elster, J. (2004) .Closing the Books: Transitional Justice in Historical Perspective Cambridge: Cambridge University Press.

6.Susanne, Buckley-Zistel ,Koloma, Beck, Teresa.(2014).Transitional Justice Theories. New York : Routledge

7. Teitel, R.G. (2002).Transitional Justice, New York: Oxford University Press.

B. Revues:

1. Aiken, N.T. (2008).Post-Conflict Peace building and the Politics of Identity: Insights for Restoration and Reconciliation in Transitional Justice, Peace Research, 40 (2) .

2. Chinapen, R. , Vernon, R. (2006) .Justice in Transition, Canadian Journal of Political Science, 39 (1).

C. Sites Web:

1.Roger, Duthie.(2005). Transitional Justice and Social Reintegration. Paper prepared for the Stockholm Initiative on Disarmament Demobilization Reintegration .

https://bit.ly/3iemoTz